

التسهيلات التمويلية الميسرة بين موارد الصندوق ومشروطينته

د.بشار احمد العراقي

مدرس- كلية الحدباء الجامعة Basharal_iraqi@yahoo.com

الملخص

في محاولة لمعالجة المشكلات التي تواجه موازين مدفوعات بلدانه الأعضاء وللتخفيف من صعوبة التصحيح الذي يتعين إجراءه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة حالات عدم التوازن التي تنتاب متغيرات الاقتصاد الكلي ولدعم النمو على أساس دائم، وضع صندوق النقد الدولي موارد المالية في متناول بلدانه الأعضاء .

وباستخدام المنهج الوصفي المسند بالمداخلات التحليلية حاول البحث إلقاء النظرة البانورامية على التسهيلات والقروض التمويلية الميسرة التي يمنحها صندوق النقد الدولي استنادا إلى إمكانياته المالية ومشروطية استحقاقها.

المقدمة

إن إنشاء منظمة دولية ذات أبعاد نقدية تقوم بوظائف محددة تتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية لإبعاد الاقتصاد العالمي عن حالات عدم الاستقرار التي تصيب متغيراته الاقتصادية النقدية غير نقدية ولمنع الدول من اتخاذ إجراءات وسياسات اقتصادية قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها وما يتطلبه ذلك من زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، قد شكل إحدى أهم المبادئ التي استندت عليها إنشاء صندوق النقد الدولي الذي أرخ لظهوره ميثاق الخبراء المشترك (joint statement of experts) الصادر عن مؤتمر بريتون وودز المنعقد في ولاية نيوهامشير الأمريكية (1944).

وكان لولادة الصندوق أهدافا محددة تمثلت أهمها بمحاولته في ممارسة تأثيرا مهما في حل المشكلات المتعلقة بميزان مدفوعات بلدانه الأعضاء والإسهام الفعال في تخفيف الآثار المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادي ومواجهة مشكلات المديونية الخارجية المستحقة لجهات رسمية وتجارية وتحقيق نمو قابل للاستمرار وذلك من خلال وضع موارد المالية في متناول البلدان الأعضاء في إطار مجموعة متنوعة من التسهيلات والقروض التمويلية والسياسات الخاصة بذلك والمتوقعة على التزام البلد العضو باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية الحاصلة في متغيرات الاقتصاد الكلي والمثبطة لقوى النمو الاقتصادي المستديم وفي إطار جدول زمني معين.

وفي ضوء ما تقدم فان محاولة الكشف وتسليط الضوء وبصورة بانورامية على طبيعة وهيكلية ومشروطية التسهيلات والقروض التمويلية التي يمنحها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء والأغراض المعدة لها، يشكل الهدف الأساسي الذي يسعى البحث إلى تحقيقه.

وبذلك فهو ينطلق من فرضية أساسية تتمثل بامتلاك الصندوق مجموعة من التسهيلات التمويلية تقع تحت مسميات متباينة وفقا لطبيعة العون المالي المطلوب من قبل البلدان الأعضاء وشروط منحه. متوسلا الأسلوب الوصفي الذي يدعمه في بعض مكوناته المنهج التحليلي المستند إلى الدراسات والبحوث ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية الواقعة ضمن المحيط الدولي والتي عكست الضرر وف والإجراءات والملابسات التاريخية التي مرت بها مسيرة صندوق النقد الدولي.

أولا: ماهية صندوق النقد الدولي

مع التحديات التي أوجدها الاقتصاد العالمي ما قبل وخلال الحرب العالمية الثانية وما سببته من تقادم الانخفاضات المتعاقبة في التجارة العالمية ومستويات الناتج والتوظيف وتدني معدلات النمو الاقتصادي وفي محاولة للدفاع عن اقتصاداتها والمحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بلدان العالم إلى سياسات متباينة تتفاوت بين زيادة القيود المفروضة على الواردات وتخفيض أسعار عملاتها وإلزام الأطراف المحلية بشروط معقدة للحصول على العملات الأجنبية وحيازتها نتيجة لفشلها في تحقيق ميزة تنافسية طويلة الأمد وإسهامها من خلال ما أحدثته من صراعات نقدية تنافسية غير متكافئة بين البلدان الرأسمالية وما تمثله من تكتلات نقدية في إزاحة الاستقرار عن علاقات التعامل بين أسواق النقد العالمية.

وبهدف إعادة التوازن إلى العلاقات النقدية الدولية ومعالجة اضطرابات النظام النقدي الدولي ولتجنب تكرار السياسات الاقتصادية غير الكفوءة والمساهمة في حدوث الكساد العظيم في بداية ثلاثينات القرن العشرين عقد مؤتمر Britton Wood (1944) للنظر والتوفيق بين المشروعات الفردية التي تقدمت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لوضع استراتيجية اقتصادية عالمية يتم من خلالها إعادة تشكيل وبناء صرح النظام النقدي الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يراعي في أسسه مبادئ تحسين الهياكل النقدية والمالية الدولية بما يعزز سلامة الاقتصاد العالمي ويعيد تنشيطه ودفعه باتجاه تحفيز التوسع في التجارة الدولية ويلعب الدور المحوري فيه وتشرف عليه وكالة نقدية عالمية متخصصة سميت صندوق النقد الدولي (IMF) الذي أنشأ ليعكس تبدل علاقات القوى النسبية الفاعلة التي أسفرت عنها الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لعالم ما بعد الحرب وتمنع إمكانية التجاوز على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الخارجة من الحرب بأكثر قوة اقتصادية ونقدية وعسكرية عالمية من خلال هيمنتها على قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد ساعية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بما يوفر بيئة اقتصادية تؤمن سيادة رأسماليتها وازدهارها عبر فرضها حرية التجارة العالمية وإزالتها القيود والمعاملات التمييزية كافة ضد توسع صادراتها وانتقال رساميلها وتجاه استحواذها على المواد الأولية والحيلولة دون ممارسة السياسات التنافسية لأسعار الصرف (إفقار الجار) وصولا إلى تكامل الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحت مظلتها وفرضها للدولار الأمريكي بوصفه عملة أساسية للاحتياطيات الدولية.

استنادا لما تقدم وطبقا لرؤى الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المحافظة على قوة الدفع التي سبقت الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات الحرب العالمية وما يتطلبه ذلك من استمرارية فتح أسواق بلدان العالم أمام انتقال منتوجاتها واستثماراتها عبر الآليات الجديدة القادرة على المحافظة على أسعار صرف ثابتة يمكن تعديلها على وفق معايير محددة وإلغاء القيود النقدية كافة على المدفوعات الخارجية الجارية، صيغت أهداف صندوق النقد الدولي لتشمل (Fischer, 1998)

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بإيجاد هيئة دائمة توفر سبل التشاور والتأزر في معالجة المشكلات النقدية الدولية.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية بما يسهم في المحافظة على تحقيق مستويات عالية من الدخل الحقيقي وفي رفع الكفاءة الإنتاجية لموارد البلدان الأعضاء وعدها أهدافا أساسية لسياساتها الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء مع تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

- الوصول إلى نظام متعدد الأطراف لمدفوعات المعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء مع إلغاء القيود المعرقة لنمو التجارة العالمية والمفروضة على عمليات الصرف كافة.
- دعم ثقة البلدان الأعضاء بإمكانية إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة وهدامة للرخاء الوطني أو العالمي بإتاحة موارده العامة للاستخدام المؤقت وتحت ضمانات كافية.
- وتماشيا مع ما تقدم يصار إلى تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء والتخفيف من حدته.

وبذلك أنشأ صندوق النقد الدولي الذي يتوسل بغية تحقيق ما تقدم من أهداف بإلزام البلدان الأعضاء بالتعهد بعدم فرض قيود على سداد المدفوعات وإجراء التحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية وعدم الدخول في ترتيبات تمييزية خاصة بالعملة أو تطبيق ممارسات تعدد سعر الصرف دون الحصول على موافقته، للمحافظة على استقرار أسعار صرف حول قيم تعادل معلنة في ظل نظام عالمي للمدفوعات متعدد الأطراف عن طريق بناء أرصدة نقدية تتلاءم وحاجة البلدان الأعضاء لمواجهة الاضطرابات العارضة والمؤقتة في مركزها المالي الدولي بما يكفل لها تحمل ما يفرضه عليها الصندوق من تبعات، متكونة على وفق ما اشترطته أحكام ميثاق صندوق النقد الدولي من حصص البلدان الأعضاء التي يتوجب عليهم دفعها عند الانضمام إليه وفي أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها تلك الحصص التي تتحدد استنادا إلى الحجم النسبي للعضو في الاقتصاد العالمي على وفق إجمالي ناتجة القومي وحجم معاملات الحساب الجاري في ميزان مدفوعاته ومقدار احتياطياته النقدية الدولية⁽¹¹⁾ فضلا عن الاعتبار السياسية التي لعبت دورا مهما في تحديدها (رونسيغاليس، 1989: 10)، على أن يدفع ما لا يقل عن 25% منها ذهبيا و/أو دولارا أمريكيا أو 10% من أرصدها الذهبية و/أو الدولارية أيهما أقل. أما النسبة المتبقية (75%) فتدفع بالعملة الوطنية على أساس سعر تعادلها بالذهب أو الدولار الأمريكي كونه قابلا للتحويل إلى ذهب وبسعر تكافؤ مقرر مسبقا، ساعيا بذلك إلى إبقاء حجم موارده (مقيما بالذهب أو الدولار) ثابتا⁽¹²⁾ (زكي، 1978 : 108).

وبهدف منح الصندوق القدرة على إعادة تعديل حصص البلدان الأعضاء بما يعكس وبشكل أفضل التغيرات الطارئة على أحجامها النسبية في الاقتصاد العالمي وإعطائه المرونة الكافية لتقييم ملاءمتها (الحصص) لاحتياجات السيولة المشروطة وقدرته في تمويلها، نصت الأنظمة الأساسية للصندوق على إجراء مراجعة دورية عامة للحصص في فترات لا يتجاوز الفاصل الزمني بينها خمس سنوات تناقش من خلالها القضايا الأساسية المتعلقة بحجم الزيادة الكلية في الحصص والجمع بين التعديلات الانتقائية والتعديلات القائمة على تعادل النسب في إطار الزيادة الكلية.

وعليه فقد أجريت إحدى عشرة مراجعة عامة اعتمد خلالها عدة زيارات لحصص الدول الأعضاء الجانب الأعظم منها زيادات متعادلة النسب إلا أن الصندوق سمح بتنفيذ زيادات انتقائية و/أو خاصة في الحصص بهدف تحقيق التوافق بين حصص البلدان الأعضاء وحجم اقتصاداتها وفي بعض الأحيان بهدف تعزيز وضع السيولة في الصندوق تحديدا (أنظر الجدول 1).

الجدول (1) المراجعات العامة لحصص الصندوق

المراجعة	تاريخ اعتماد القرار	الزيادة الكلية في الحصص (%)
الخمسية الأولى	أذار/مارس 1951	لم تقترح زيادة الحصص
الخمسية الثانية	كانون الثاني/يناير 1956	لم تقترح زيادة الحصص
1959/1958	شباط/فبراير-نيسان/أبريل 1959	60.7
الخمسية الثالثة	كانون الأول/ديسمبر 1960	لم تقترح زيادة الحصص
الخمسية الرابعة	أذار/مارس 1965	30.7
العامة الخامسة	شباط/فبراير 1970	35.4
العامة السادسة	أذار/مارس 1975	33.6
	أذار/مارس 1976	

50.9	كانون الأول/ديسمبر 1978	العامه السابعة
47.5	أذار/مارس 1983	العامه الثامنة
50.0	حزيران/يونيو 1990 اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 1992	العامه التاسعة
لم تقترح زيادة الحصص	كانون الثاني/يناير 1995	العامه العاشرة
45.0	كانون الثاني/يناير 1998	العامه الحادية عشر
لم تقترح زيادة الحصص	كانون الثاني/يناير 2003	العامه الثانية عشر

Braw, Eduand (2003), Quota Distribution Selected Issues.

www.imf.org/external/np/fin/2003/quota/eng/071703.pdf

فقد روعي عند تحديد حجم الزيادة في حصص الأعضاء منذ المراجعة العامة الحادية عشر (في كانون الثاني/يناير 1998) مجموعة من الاعتبارات المتنوعة من بينها نمو التجارة والمدفوعات العالمية ومدى الاختلالات المحتملة على جانب المدفوعات بما في ذلك الاختلالات التي قد تنشأ من التغيرات الحادة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والطلب المتوقع على موارد الصندوق لمساندة برامج التصحيح في البلدان الأعضاء والنمو السريع الذي تحققه العولمة وما يصاحبها من تحرير للتجارة والمدفوعات بما في ذلك الحساب الرأسمالي، وهو ما تميز به الاقتصاد العالمي منذ الاتفاق على الزيادة في الحصص عام 1990 وضع السبيل في الصندوق وخصوصا في ضوء الأزمة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا (صندوق النقد الدولي، 1998: 8).

وفي محاولة لدعم موارده المالية أمام احتمالية عدم كفاية المصادر الرسمية للسيولة الدولية (وبعيدا عن المصادر العادية من الحصص المقررة) وبهدف تجنب عدم الاستقرار المتوقع والحد من المضاربة في أسواق الصرف العالمية ولمواجهة الاضطرابات النقدية التي قد تسفر عنها الانتقالات السريعة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل وتحت شرطية وقوع الصندوق أمام ضغوط استثنائية تحد من قدرة الموارد المتوفرة لديه على تلبية طلبات التمويل الفعلية نتيجة لتعرض البلدان غير المشاركة⁽³¹⁾ لمشكلات في موازين مدفوعاتها تمثل طبيعتها أو حجمها الإجمالي خطرا يمكن أن يهدد استقرار النظام النقدي الدولي، وبناء على الاقتراح الذي تقدم به جاكسون (المدير الإداري للصندوق آنذاك) أوجد ما يسمى بالترتيبات العامة للإقراض (General Arrangement to Borrow) (GAB) عام 1962 التي تمكن الصندوق من استخدام اعتمادات مالية بلغت حتى الآن ما يقارب 17 بليون وحدة حقوق سحب خاصة تقدمها 11 بلدا صناعيا أو مصارفها المركزية بعملاتها الوطنية وبأسعار فائدة مرتبطة بالأسعار السائدة في السوق، فضلا عن مبلغ 1.5 بليون وحدة حقوق سحب خاصة يوفرها الاتفاق المعقود مع المملكة العربية السعودية لتمويل أية معاملة نقدية ضرورية تتم بينه وبين المشاركين في الاتفاقية لمواجهة المواقف الاستثنائية المهددة لاستقرار النظام النقدي الدولي (IMF, 2005A).

وفي كانون الثاني/يناير عام 1997 وتحت ضغط الإدراك المتزايد لحاجة الصندوق المتنامية لموارد مالية قادرة على مواجهة الأزمات الطارئة القابلة للحدوث مستقبلا وبهدف تعزيز قدرة الصندوق على للإقراض، قام مجلسه التنفيذي (Executive Directions)⁽⁴¹⁾ بالموافقة على الاتفاقيات الجديدة للإقراض (NAB) (New Arrangement to Borrow) التي يضع بموجبها نحو 25 بلدا أو مؤسسة دولية مبلغا يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة تحت تصرفه لسد عجز موارده المالية عن معالجة ما يصيب النظام النقدي الدولي من أزمات عدم استقرار (IMF.2005).

وفضلا عما تمارسه حصص البلدان الأعضاء من دور رئيس في توفير الموارد النقدية اللازمة لمواجهة الاعتمادات المطلوبة من الصندوق والقادرة على منح الأعضاء قابلية احترام التزامات عضويتهم فإنها تشكل العنصر الأهم في علاقات الأعضاء المالية والتنظيمية مع الصندوق، فهي تحدد قوته التصويتية التي تحسب على أساس نظام التصويت المرجح القائم على إعطاء صوت واحد لكل 100000 (مائة ألف) وحدة حقوق سحب خاصة من حصته مضافا إليها 250 صوتا أساسيا مستحقا لكل عضو⁽⁵¹⁾.

من هنا واستنادا إلى تعاضم حجم حصتها خصصت أكثر من نصف إجمالي الأصوات لتستحوذ عليها البلدان الرأسمالية الصناعية العشرة (Group Ten) التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بحيازتها (17.523%) من إجمالي الأصوات سنة 2004 (أنظر الجدول 2) ممتلكة بذلك القدرة على استخدام حق الفيتو على أي قرار يتعارض مع مصالحها ورغباتها

وسياساتها طالما ترتبط بموافقة 85% من إجمالي عدد الأصوات
(حنا، 1999: 253).

جدول (2) حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (بليون SDR)

فرنسا			ألمانيا الاتحادية			بريطانيا			USA			سنوات
عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	عدد الأصوات	النسبة	الحصة	عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	
1312500	6	525			0	3250000	14.85714	1300	6875000	31.42857	2750	-1948 1958
1968750	5.600498	787.5	1968750	5.600498	787.5	4875000	13.8679	1950	10325000	29.3715	4130	-1959 1965
2462500	4.641191	985	3000000	5.654243	1200	6100000	11.49696	2440	12900000	24.31325	5160	-1966 1969
3750000	5.136986	1500	4000000	5.479452	1600	7000000	9.589041	2800	16750000	22.94521	6700	-1970 1977
4797500	4.9191	1919	5390000	5.526618	2156	7312500	7.497847	2925	21025000	21.55791	8410	-1978 1979
7196250	4.889762	2878.5	8085000	5.493656	3234	10968750	7.453128	4387.5	31525000	21.42084	12610	-1980 1982
11207000	4.975361	4482.8	13509250	5.997447	5403.7	15485000	6.874584	6194	44800000	19.88901	17920	-1983 1991
8536500	5.078493	7414.6	20603750	5.644863	8241.5	18536500	5.078493	7414.6	66325000	18.17123	26530	-1992 1998
26846250	5.06533	10738.5	32520500	6.135943	13008.2	26846250	5.06533	10738.5	92875000	17.52358	37150	-1999 2004
كندا			إيطاليا			الهند			اليابان			سنوات
عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	عدد الأصوات	نسبتها إلى الإجمالي	الحصة	
750000	3.428571	300	450000	2.057143	180	1000000	4.571429	400			0	-1948 1958
1375000	3.911459	550	675000	1.920171	270	1500000	4.267046	600	1250000	5.714286	500	-1959 1965
1850000	3.486783	740	1562500	2.944918	625	1875000	3.533902	750	1812500	5.156014	725	-1966 1969
2750000	3.767123	1100	2500000	3.424658	1000	2350000	3.219178	940	3000000	5.654243	1200	-1970 1977
3392500	3.478488	1357	3100000	3.178574	1240	2862500	2.935055	1145	4147500	5.681507	1659	-1978 1979
5088750	3.457742	2035.5	4650000	3.159617	1860	4293750	2.917549	1717.5	6221250	6.378937	2488.5	-1980 1982
7352500	3.264151	2941	7272750	3.228746	2909.1	5519250	2.450277	2207.7	10558250	7.174198	4223.3	-1983 1991
10800750	2.95911	4320.3	11476750	3.144315	4590.7	7638750	2.092808	3055.5	20603750	9.147059	8241.5	-1992 1998
15923000	3.00434	6369.2	17638750	3.328066	7055.5	10395500	1.961415	4158.2	33282000	9.118356	13312.8	-1999 2004

السنوات	بقية الدول			إجمالي الأصوات
	الحصة	نسبتها إلى الإجمالي	عدد الأصوات	
1958-1948	3295	37.65714	8237500	21875000
1965-1959	4486.25	31.90506	11215625	35153125
1969-1966	8598	40.51265	21495000	53057500
1977-1970	12360	42.32877	30900000	73000000
1979-1978	18200.2	46.65378	45500500	97528000
1982-1980	27656.4	46.98044	69141002	1.47E+08
1991-1983	43818.4	48.63307	1.1E+08	2.25E+08
1998 -1992	76191.3	52.18582	1.9E+08	3.65E+08
2004 -1999	109469.1	51.63637	2.74E+08	5.3E+08

حول حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بشكل تفصيلي لسنة 2004 أنظر (-IMF,2003:18) (21).

المصدر: الجدول من عمل الباحث استنادا إلى IMF (2004), International Financial Statistics.

* عدد الأصوات تستخرج بالاعتماد على القانون الآتي:

في الحصة

100 0

عدد الأصوات = 250 +

من جانب آخر وفضلا عن اعتماد حصص الأعضاء في صندوق النقد الدولي بوصفها محددات لنصيب كل عضو من مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة فإنها تقرر الحدود القصوى⁽¹⁶⁾ من موارد الصندوق المالية المتاحة له في إطار مجموعة متنوعة من التسهيلات والقروض التمويلية التي تبلورت وبمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الاعضاء للأموال اللازمة لاستعادة سلامة مركز مدفوعاته الخارجية واسترداد الظروف المؤاتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار استنادا إلى درجة الشريطة المربوطة بها والتكلفة المفروضة عليها وضمن مدة وشروط سداد وإقراض تتباين ونوع الحاجة المتصلة بميزان المدفوعات وقوة سياسة العضو التصحيحية المنفذة وطبيعة الظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني، وذلك من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من العملات القابلة للاستخدام⁽¹⁷⁾ أو بحقوق السحب الخاصة المملوكة للصندوق على أن يتم وخلال فترة محدودة إعادة شراء عملته باستخدام عملات الأعضاء الآخرين أو حقوق السحب الخاصة⁽¹⁸⁾ بعد دفع رسوم محددة على عمليات السحب تتراوح بين 0.75% و1% وبحسب قيمة المسحوبات أو أجل السداد.

ثانيا: التسهيلات والقروض التمويلية لصندوق النقد الدولي

تأخذ التسهيلات والقروض التمويلية التي يتيحها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء والمستندة إلى موارده المالية المتوفرة تحت حساب الموارد العامة المستحصل عليها بنوع خاص من اكتتابات الأعضاء والمكملة بموارد مقترضة من حين لآخر، وحساب الدفع الخاص الناتجة عن تسديد الموارد المقترضة إلى الصندوق الاستئماني⁽¹⁹⁾، وأخيرا الموارد المتوفرة في الصندوق الاستئماني التابع للتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي والناجمة عن القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء، صيغ متعددة توضع تحت عناوين متباينة.

* الشريحة الاحتياطية (الشريحة الذهبية ما قبل التعديل الثاني) Reserve Tranche

يتمتع صندوق النقد الدولي استنادا إلى وجود حاجة متصلة بميزان المدفوعات ودون الخضوع لرسوم أو لتوقع تسديد (إعادة الشراء) والالتزام به، موارد مالية بقدر تجاوز حيازات الصندوق حصته في حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناشئة عن عمليات الاقتراض التي قام بها البلد المعني بموجب جميع سياسات الصندوق الخاصة باستخدام موارده العامة (IMF.1998).

* الشرائح الائتمانية Credit Tranches

تمتلك البلدان الأعضاء القدرة على إثبات قيامها بجهود معقولة التغلب على الصعوبات التي تعترض موازين مدفوعاتها وضمن سياسة الشرائح الائتمانية لصندوق النقد الدولي القابلة لاستخدام موارد الصندوق وفي إطار الشرائح الائتمانية الأولى (First Credit Tranche) البالغة 25% من حصة البلد العضو كما وتم عمليات السحب اللاحقة والمكاملة لنسبة 100% من حصة البلد العضو في إطار الشرائح الائتمانية الثلاث العليا (Upper Credit Tranche) والمسماة بـ "خدمة بش" كل دائرهم تقريبا من اتفاقات الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangements) أو اتفاق التمويل المحدد (Extended Financing Facility) على أقساط أو مراحل بعد التزام العضو بمعايير الأداء المتفق عليها اعتمادا على سياسات تتيح له التوقع بإمكانية حل مشاكل ميزان مدفوعاته خلال فترة زمنية معقولة على أن يتم تسديد المبالغ المسحوبة في فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات (IMF.1998)

* اتفاقات الاستعداد الائتماني Stand-By Arrangements

يجب أن يكون صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء وضمن اتفاقات الاستعداد الائتماني معالجة مشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها السحب ربع السنوي على موارده المالية وبحدود قصوى عند تقيده بمعايير الأداء وإنجازه للمراجعات الدورية لبرامج التصحيح الاقتصادية ولمدة تتراوح بين 12-18 شهرا (قد تقصر أو تطول إلى ثلاث سنوات) على أن يتم تسديدها خلال فترة تتراوح بين 3-5 سنوات بعد كل عملية سحب (IMF, 2000 : 6).

وتتيح معايير الأداء المشتملة عموما على السياسة الائتمانية والاحتياجات الاقتراضية لدى الحكومة أو القطاع الخاص والسياسات المقيدة للتجارة الخارجية والمدفوعات والاقتراض القصير أو المتوسط أو الطويل الأجل من الخارج فضلا عن التغييرات الحاصلة في مستويات الاحتياطي الدولي والاستخدام الصافي للدين الخارجي، للصندوق والبلد العضو القدرة على تقييم ما تحقق من تقدم في تنفيذ سياسات التصحيح خلال فترة الاتفاق كما تشكل دليلا على ضرورة اعتماد تدابير تصحيحية إضافية لازمة، وعند عدم التقييد بالمعايير السابقة وبهدف الحصول على اقتراضات جديدة ينبغي التفاهم مع الصندوق على شروط استئناف اقتراض جديد بعد التشاور واتخاذ قرار في المجلس التنفيذي بهذا الخصوص.

* تسهيل التمويل الممدد (EFF) Extended Financing Facility

تحصل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وبموجب ما أنشئ في حزيران/يونيو 1974 من تسهيل تمويلي ممدد ذي المدى الأوسع (IIO) والمبالغ الأكبر نسبيا وبمعايير الأداء نفسها ومرحلة السحب (إمكانية تقسيط السحب على أساس نصف سنوي) وعلى وفق ما تنص عليه اتفاقات الاستعداد الائتماني وبعد تقديمه برنامجا يحدد فيه أهدافه وسياساته خلال فترة اتفاهم التمويل الممدد والتزامه بتقديم بيان تفصيلي سنوي يعرض فيه السياسات والتدابير التي سيتبعها خلال الأشهر الاثني عشر التالية، على جزء من موارد الصندوق المالية لاجتياز الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في الإنتاج والتجارة والأسعار (الإدارة العامة للموارد المالية والنقدية، 1977: 114) والمتسببة في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته

وبطناً شديداً في معدل نموه يعيقان تنفيذ سياسات إنمائية نشطة، على أن يتم إعادة تسديدها في غضون فترة تتراوح بين أربع ونصف وعشر سنوات من تاريخ كل عملية اقتراض.

- التسهيلات التمويلية الخاصة Special Financing Facility

يقدم صندوق النقد الدولي فضلاً عن التمويل المتاح للبلدان الأعضاء في إطار الشرائح الائتمانية، تمويلاً آخر في إطار تسهيلات خاصة تساعد على تكييف الاقتصاد مع المشاكل المتصلة بميزان المدفوعات.

* تسهيل التمويل التعويضي والطارئ

(Compensatory and Contingent Financing Facility(CCFF))

+ تسهيل التمويل التعويضي (CFF)(Compensatory Financing Facility)

يهدف مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها والناجمة عن وقوعها المؤقت تحت ضغط هبوط عوائدها التصديرية إلى مستويات أدنى من اتجاه المدى المتوسط و/ أو الزيادة المفرطة في تكاليف استيراد الحبوب ولأسباب تعد إلى حد كبير بعيدة عن إرادتها وسيطرتها، بدأ صندوق النقد الدولي سنة 1963 بتقديم التمويل التعويضي كتسهيل إضافي تم توسيع مداه ليشمل النقص في عوائد السياحة وتحويلات العاملين في الخارج فضلاً عن إيرادات خطوط أنابيب النفط ورسوم عبور القناة والشحن والنقل والبناء والتأمين.

+ تسهيل التمويل الطارئ (Contingent Financing Facility)

بإمكان البلدان الأعضاء المرتبطة باتفاقات تمويلية مع الصندوق وبموجب تسهيل التمويل الطارئ تغطية استمرارية تنفيذ برامج التصحيح المدعومة بموارد الصندوق عند التعرض لصدمات خارجية سلبية غير متوقعة تحدث انحرافات غير مرغوبة في المتغيرات الرئيسية الشديدة النقلب غير المسيطر على حركتها ذاتياً والمؤثرة في حساب المعاملات الجارية في ميزان مدفوعاته والمتمثلة بإيرادات الصادرات وأسعار الواردات ومعدلات الفائدة الدولية فضلاً عن تحويلات العاملين في الخارج وعوائد السياحة إذا كانا يشكلان عنصراً مهماً في ذلك الحساب.

ويتيح تسهيل التمويل التعويضي والطارئ للصندوق ومن خلال توفيره موارد إضافية على المبالغ المسحوبة في إطار الشرائح الائتمانية حيازة كميات من عملة البلد المستفيد تتجاوز الحدود المرسومة للاستخدام المتراكم طبقاً للسياسات الخاصة بالشرائح الائتمانية (IMF,1999).

* التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية

(The Buffer Stock Financing Facility) (BSFF)

يهدف المساعدة على تمويل مساهمات البلدان الأعضاء في ترتيبات البرامج الدولية لإنشاء مخزونات سلعية احتياطية بعد برهنتها على وجود صعوبات متعلقة بميزان المدفوعات مستعدة للتعاون معه للقيام بإيجاد حلول مناسبة لها أنشأ صندوق النقد الدولي سنة 1969 التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية التي يمكن من خلالها إجراء سحبات تصل إلى مستوى يعادل 35% من حصتها لدى الصندوق. (IMF,1999)

*تسهيل تمويل الأرصدة الاحتياطية

لتمويل مساهمات البلدان الأعضاء المتفق عليها من الأرصدة الاحتياطية الدولية وبعد إثبات عجز ميزان مدفوعاته عن التزامه اتجاه ذلك يقدم صندوق النقد الدولي وضمن تسهيل تمويل الأرصدة الاحتياطية موارد مالية لتحقيق ذلك.

* التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية

(Systemic Transformation Financing Facility)(STFF)

لمواجهة المصاعب المتعلقة بميزان مدفوعات البلدان العاملة على تحويل اقتصاداتها إلى النظام القائم على السوق والناجمة عن اضطرابات عميقة في الأنماط التقليدية لعمليات التبادل التجاري والمدفوعات التي تتخذ صيغة انخفاض شديد في إيرادات الصادرات ناتجة عن انتقال إلى الأسعار السوقية التنافسية و/أو ارتفاع كبير دائم في تكاليف الاستيرادات الصافية الناجمة عن التحول إلى أسعار السوق الدولية خاصة ما يتعلق منها بمنتجات الطاقة، أنشأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 1993 وبدافع مساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصاداتها بما يحقق بنا إطار مؤسسي وقانوني يتلاءم والنظام الجديد ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية ليستمر حتى نهاية 1994 الذي ينبغي أن يرفق بطلب استخدامه بياناً خطياً تفصيلياً عن أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة والنتائج المتوقعة على صعيد الاقتصاد الكلي والإجراءات التي ستتخذ خلال الأشهر الاثني عشر القادمة فيما يتعلق ببنية الاقتصاد والمالية العامة وشؤون النقد والصرف، مقابل التعهد بعدم التشدد في القيود على الصرف والتجارة (وعدم فرض قيود جديدة) أو العمل بتعدد سعر الصرف والسعي لإيجاد حلول بناءة للمشاكل المشتركة مع شركائه التجاريين(الجم، 2002: 97).

*تسهيل الاحتياطي التكميلي (SRF) Supplemental Reserve Facility

يشكل امتلاك البلدان الأعضاء القدرة على توفير قاعدة معقولة يستند عليها في إمكانية تحقيق معالجة عاجلة لاختلالات ميزان المدفوعات استناداً إلى اعتماد سياسات تصحيحية فعالة مدعومة بالتمويل الكافي، الأساس الذي يعتمد عليه صندوق النقد الدولي ومنذ عام 1997 في فتح تسهيل الاحتياطي التكميلي لمساعدتها في تجاوز مشكلات موازين مدفوعاتها الاستثنائية المؤقتة الناجمة عن احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناتج عن فقدانها ثقة السوق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب والمنعكس بصورة ضغط على حساباتها الرأسمالية وأرصدها الاحتياطية (تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج) ويشكل ذلك تهديداً للنظام النقدي الدولي بسببه نشوء خطر العدوى المحتمل.

*تسهيل النفط Oil Facility

من خلال إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق اقتراضها ودعمها بموارد مالية مقترضة من بلدان المراكز الخارجية القوية أنشأ صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيو 1974 تسهيل النفط المؤقت الذي أسس لتمر لغاية أيار/مايو 1976 لدعم البلدان الأعضاء في مواجهتها للعبء الملقى على موازين مدفوعاتها نتيجة لزيادة تكاليف وارداتها من النفط والمنتجات النفطية أبان أزمة الطاقة الدولية الناجمة عن الطفرة الواسعة في أسعار النفط العالمية بمعدل أربعة أضعاف في بداية سبعينات القرن المنصرم (كنونة، 1981: 80-81).

- التسهيلات التمويلية الميسرة.

*تسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) Structural Adjustment Facility

يسعى صندوق النقد الدولي وفي إطار التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي الذي أنشأ في آذار/مارس 1986 إلى تقديم قروض ميسرة الشروط (III) تدعم برامج التصحيح المتوسطة الأجل على صعيدي الاقتصاد الكلي والهيكلية للبلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني مشكلات مطولة قديمة العهد في موازين مدفوعاتها تمنحها القدرة على إقامة الترتيبات اللازمة لإحداث نمو اقتصادي يتصف بالاستمرارية، وإسناد أوضاع ميزان مدفوعاتها، وتيسير إقامة علاقات منتظمة مع الدائنين وتخفيف القيود المفروضة على التجارة والمدفوعات. على أن يمتلك البلد العضو المؤهل والراغب في استخدامها قابلية التعاون مع خبراء الصندوق والبنك الدولي في تصميم إطار للسياسات الاقتصادية اللازمة لبرنامج تصحيحي يمتد على مدى ثلاث سنوات يعرض في دراسة تسمى "دراسة إطار السياسة الاقتصادية" التي تعد وثيقة تصيغها السلطات الوطنية بقصد ضمان وضع إطار مترابط للسياسة الاقتصادية واجتذاب المساعدة المالية والفنية اللازمة لدعم برنامج التصحيح يحدد من خلاله الأهداف الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تعتمزم تطبيقها في الأعوام الثلاثة مع وصف احتياجات التمويل الخارجي ومصادر التمويل الرئيسية على أن يجري إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف القروض التي تقدم بموجب اتفاقات سنوية تشمل مقاييس ربع سنوية تتعلق بالميدان المالي والسياسات ذات الطابع الهيكلي تستخدم في تقييم الأداء التي يشير

حدوث انحرافات عنها ضرورة تعديل السياسة الاقتصادية في إطار البرنامج السنوي اللاحق (البنك المركزي الأهلي، 1987: 116).

* التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي (تسهيل التكيف الهيكلي الموسع)

Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

إن الأهداف وأهلية الاستخدام والسمات والإجراءات الرئيسية وأساليب التسديد لتسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي الذي أنشأه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في عام 1987 وتم تمديده وتوسيعه في شباط/فبراير 1994 مماثلة لتلك الخاصة بالتسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي (112) إلا أنه يسعى إلى توجيه موارده نحو توفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج أكثر قوة للتصحيح الهيكلي على المدى المتوسط وذات تدابير تتسم بطموح أشد تأثيراً في تشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز أوضاع ميزان المدفوعات في الثلاثة أعوام المحددة للبرنامج مع السماح بتمديدها لسنة رابعة إضافية للبلدان الأعضاء المؤهلة التي حققت نتائج مرضية في تنفيذ برامجها الاقتصادية واعتمدت تدابير صارمة لمواجهة التطورات الخارجية (IMF, 1997: 32)

وبموجب التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي (ESAF) المعتمد من صندوق النقد الدولي وبإسناد الموارد المالية المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وعلى خلفية الخطر الذي تمارسه أعباء الديون الخارجية الهائلة على مسيرة التصحيح والنمو للبلدان الفقيرة المثقلة بها وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سنة 1996 برنامج عمل مشترك يمثل منهجاً شاملاً ومتكاملاً ومنسقاً للتعامل مع الديون الخارجية أطلق عليه " المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون " Initiative for the Heavily Indebted Poor Countries".

(مبادرة هيبك) (HIPC Initiative) (أنظر الشكل 1) يقتضي تقديم مساعدة استثنائية للبلدان المؤهلة منها بهدف تسوية مشكلات ديونها الخارجية التي تفقر آلياتها التقليدية إلى القدرة على تخفيض أعبائها والوصول بها إلى مستويات يمكن عندها سداد رسوم الخدمة المستحقة عنها من خلال حصيلة الصادرات والمساعدات المالية والتدفقات الرأسمالية مع الحفاظ على مستوى مناسب من الواردات، وتتطوي على خفض القيمة الحالية الصافية لإجمالي الديون المستحقة على البلد المدين (Trotsky & Arthur, 1999, 1-2) التي يشكل استمراره في بذل جهود التصحيح على صعيد الاقتصاد الكلي وتنفيذه للإصلاحات اللازمة في إطار السياسات الهيكلية والاجتماعية مع تركيز برامجه الإصلاحية الاجتماعية بالدرجة الأولى على الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي إحدى أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها هذه المبادرة.

وبعد دراسات مكثفة لاستراتيجيات التنمية والديون وإجراءات التشغيل وخيارات التمويل بدأها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نيسان / أبريل 1993 وبسبب ما يتطلبه النمو الاقتصادي المقابل للاستمرار الذي يشكل العنصر الأساس لجهود الحد من الفقر من سياسات اقتصادية كلية سليمة تمثل جوهر التفويض المنوط بالصندوق، ونتيجة لعدم قدرة كثير من البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل على تحقيق المكاسب اللازمة من نمو اقتصادي مستمر وتحسن دائم في ميزان المدفوعات يقود إلى إحداث تخفيض دائم في شدة الفقر على الرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من الصندوق ومجتمع المانحين الأوسع، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء في الصندوق سنة 1999 منهجاً جديداً يجعل من استراتيجيات الحد من الفقر (PRSP) (Poverty Reduction Strategy Paper) الصادرة عن البلدان ذاتها الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك الدولي للبلدان الأعضاء (IMF, 2004) واستبدال التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (ESAF) بتسهيل النمو والحد من الفقر (PRGE) (Poverty Reduction and Growth Facility) وطورت الأهداف بحيث أصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرامج السياسات في البلدان المعنية مجسدة اتجاهها منهجياً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم سياسة اقتصادية شاملة تسهل للمجتمع الدولي بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين - تقديم الدعم المطلوب بأكبر درجة ممكنة من الفعالية دون تدخل في تحديد النتائج. (IMF, 2005)

الشكل (1) المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (مبادرة HIPC)

المرحلة الأولى

* يقوم نادي باريس، طبقا لشروط قمة نابولي، بإعادة الجدولة، أي إعادة جدولة خدمة الدين على الديون المؤهلة التي يحل موعد استحقاقها خلال فترة التثبيت ثلاث سنوات (تخفيض بحد أقصى 67 في المئة على الديون المستحقة المؤهلة على أساس القيمة الحالية الصافية).

* تقوم الجهات الدائنة الأخرى الثنائية منها والتجارية بمعاملة البلدان المعنية بالمثل على أقل تقدير .

نقطة اتخاذ القرار

الحالات الحدية

الحالة المؤهلة

الخروج

* بالنسبة للحالات الحدية، حيث يوجد شك حول إمكانية تحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون عند بلوغ نقطة الإنجاز بعد عملية إعادة الجدولة بشروط قمة نابولي، يستفيد البلد المعني من عملية جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة بشروط قمة نابولي.

* فإذا كانت النتيجة، عند بلوغ نقطة الإنجاز، وفق المتوقع أو أفضل منه تتم إعادة جدولة رصيد الديون بشروط قمة نابولي.

* فإذا كانت النتيجة، عند بلوغ نقطة الإنجاز، أسوأ من المتوقع فإنه يمكن للبلد المدين الحصول على دعم إضافي بموجب المبادرة حتى يتمكن من تجاوز مرحلة عدم

* إذا رُوي أن عملية نادي باريس لإعادة جدولة رصيد الديون الكلي (بشروط قمة نابولي) غير كافية لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون عند بلوغ نقطة الإنجاز - يقوم البلد المعني

* يتجاوز نادي باريس شروط نابولي فيمنح تخفيضا للديون بشروط أكثر يسرا بحد أقصى 80 في المئة من القيمة الحالية الصافية.

* يقوم بقية الدائنين الثنائيين والتجاريين بمنح معاملة مماثلة على الأقل.

* تقوم الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف بتعزيز الدعم الذي تقدمه من خلال تدابير مؤقتة.

* إذا رُوي أن إعادة جدولة رصيد الديون من خلال نادي باريس وبشروط قمة نابولي (تخفيض يصل إلى 67 في المئة من القيمة الحالية الصافية للدين المؤهل) وكذلك المعاملة المماثلة من جانب الدائنين الثنائيين والتجاريين تعد كافية لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون عند بلوغ نقطة الإنجاز، يصبح البلد غير مؤهل للاستفادة من المبادرة.



* يتخذ كافة الدائنين إجراءات منسقة لتقديم المساعدة الكافية لخفض الديون إلى مستوى يمكن تحمله.

* يقوم نادي باريس بإجراء خفض أكبر لرصيد الدين بما يصل إلى 80 في المئة من القيمة الحالية الصافية للدين المؤهل.

* يقوم سائر الدائنين الثنائيين والتجاريين بمنح معاملة مماثلة على الأقل فيما يتعلق برصيد الدين.

إن ضرورة وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر والعمل على تسريع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مشاركة الطبقات الفقيرة وتحفيز شعور البلدان بملكية البرامج المدعومة بموارد الصندوق ومحاولة الحد من الفقر وضرورة التعاون بين الدوائر الإنمائية والتركيز بشكل أكثر وضوحاً على النتائج، تشكل المبادئ التي يستند عليها المنهج الجديد وتسترشد بها عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر التي يمكنها أن تحدد ومن خلال تحليل العقبات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية التي تعوق النمو وتحد من القدرة على معالجة الفقر بسرعة أكبر في ضوء فهم أعمق للفقر وأسبابه، الأهداف متوسطة وطويلة الأجل المراد تحقيقها وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية الاجتماعية اللازمة لتنفيذها، ومحاولة زيادة فاعلية المساعدات الخارجية ورفع كفاءتها عن طريق تحديد حجم المساعدة الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذها، وتقييم الأثر المحتمل على حالة الفقر نتيجة لزيادة التزامات المساعدة وتخفيضها بما في ذلك الوفورات الفعلية المتحققة من تخفيض أعباء الديون (صندوق النقد الدولي، 2003).

- تسهيلات وسياسات وإجراءات أخرى يطبقها صندوق النقد الدولي.

تحت ضغط ظروف يصعب اجتيازها بإسناد تسهيلات الصندوق الاعتيادية والخاصة قام صندوق النقد الدولي وفي أواخر العقد الماضي باستحداث مجموعة من الآليات الخاصة تمثلت بما يأتي:

* آلية التمويل الطارئ

أنشأ صندوق النقد الدولي في أيلول / سبتمبر 1995 ولمواجهة الظروف النادرة التي تشكل أزمة في الحسابات الجارية أو التي تهدد بوقوعها آلية التمويل الطارئ المتمثلة بمجموعة من الإجراءات المستهدفة تيسير الحصول على موافقة عاجلة من المجلس التنفيذي على الدعم المالي المقدم من الصندوق مع ضمان توفر الشروط اللازمة لتقديمه.

* مساعدات الطوارئ Emergency Assistance

لتغطية الإفrazات السلبية للبلدان الأعضاء الخارجة توا من صراعات مسلحة وسع صندوق النقد الدولي سنة 1995 مساعدات الطوارئ لتشمل فضلا عن البلدان الأعضاء التي تواجه مصاعب في ميزان مدفوعاتها ناشئة عن كوارث طبيعية مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها، البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات ضعف قدراتها الإدارية والمؤسسية في مرحلة ما بعد انتهاء صراعاتها المسلحة مع جواز تقديمها طالما بقيت تلك القدرات قادرة على القيام بتخطيط وتنفيذ السياسات مع وجود التزام واضح من جانب سلطاته وثبوت حاجته الماسة لتمويل ميزان مدفوعاته. على أن يعد بياناً بالسياسات الاقتصادية المتبعة وإطاراً اقتصادياً كلياً يتضمن بيانات كمية (IMF, 2005A).

* خطوط الائتمان الطارئ (CCL) Contingent Credit Lines.

وهي خطوط دفاع وقائية أنشأت سنة 1999 تمكن البلدان الأعضاء المطبقة لسياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى الأزمات الآتية من بلدان أخرى (Allen, 2003).

إن قواعد استخدام موارد الصندوق العامة تطبق بشكل موحد على البلدان الأعضاء كافة استناداً إلى وضع ميزان المدفوعات ومدى قوة السياسات التصحيحية المطبقة والقدرة على السداد وبتناسب وحصة البلدان المعنية، باستثناء تسهيل الاحتياطي التكميلي الذي يخضع في استخدام موارد الصندوق للحدود المتناسبة مع الحصص. فالصندوق يعتمد على احتياجات البلد العضو من التمويل وإمكانيته للسداد بما في ذلك مدى قوة البرنامج المطبق والائتمان القائم المستحق للصندوق وسجل أداء البلد العضو فيما يتعلق بالاستخدام لموارد الصندوق ومدى تعاونه في أعماله الرقابية فضلاً عن وضع السيولة لدى الصندوق، في تحديد الموارد الممكن استخدامها وفقاً لهذا التسهيل. وفي ضوء الحاجة لحماية طابعه النقدي والحفاظ على دوره بوصفه حافظاً للبلدان الأعضاء قرر المجلس التنفيذ الذي واعتباراً من 24 تشرين الأول/أكتوبر 1994 رفع الحد الأقصى لاستخدام موارد الصندوق العامة سنوياً في إطار الشرائح الائتمانية وبموجب الاتفاقات الممددة من 68% من الحصة إلى 100% منها مع الإبقاء على حدود الاستخدام التراكمية دون تغيير عند مستوى 300% من الحصة، صافية من مدفوعات السداد المقررة (صندوق النقد الدولي، 1998: 19) (أنظر الجدول 3).

الجدول (3) حدود استخدام موارد صندوق النقد الدولي بموجب التسهيلات التمويلية والاتفاقات

1998	1993	التسهيلات
		بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني و اتفاقات التمويل الممدد
100	68	* الاستخدام السنوي
300	300	* الاستخدام التراكمي
		- بموجب التسهيلات التمويلية الخاصة.
-	-	* تسهيل الاحتياطي التكميلي
		* تسهيل التمويل التعويضي والطارئ
30	30	- النقص في عائدات التصدير
15	15	- التكلفة المفرطة للحبوب المستوردة
30	30	- التمويل الطارئ
20	20	- الشريحة الاختيارية
95	95	- الاستخدام المجمع

35	35	* التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية.
		* التسهيل التمويلي لتمويل الأنظمة الاقتصادية.
50	50	* الاستخدام المجمع.
		- بموجب اتفاقات التمويل في إطار التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي والتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي
		* التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي.
	15	- السنة الأولى.
	20	- السنة الثانية.
	15	- السنة الثالثة.
	50	- الاستخدام المجمع.
		* التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي.
	190	الاستخدام المجمع لثلاث سنوات.
190		- الاعتيادي.
255		- الاستثنائي.

صندوق النقد الدولي (1993)، نشرة صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص، أكتوبر، ص22.
صندوق النقد الدولي (1998)، نشرة صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص، العدد 27، سبتمبر، ص19.

ثالثا: مشروطة الصندوق لمنح التسهيلات والقروض التمويلية

وتعزيزا للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استغلال موارد الصندوق وضمان عدم استخدامها لمجرد تأجيل الاختيارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون والتأكد من قدرة الأعضاء على دفع اقتصاداتها باتجاه النمو وتسديد التزاماتها المالية في الوقت المحدد بما يسمح له بتجديد موارده المحدودة وإتاحتها لأعضاء آخرين، وبهدف تمكينها من القيام بعملية تصحيح منظمة اعتمادا على التمويل الذي يقدمه الصندوق وما يحدثه من تأثير فعال ومحفز لمصادر التمويل الأخرى دون اللجوء إلى تدابير ضارة برخائه و/أو رخاء بلدان أخرى، اعتمد صندوق النقد الدولي في إقراره لتسهيلاته الائتمانية وقروضه المختلفة على التزام البلدان الأعضاء بانتهاج حزمة متكاملة من الإجراءات النقدية والمالية والتجارية الداخلية منها والخارجية التي عرفت تحت ما يسمى ببرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتصحيح الهيكلي (Stabilization Program and Structural Adjustment) ينتظر أن تعالج عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات بأقصى درجة من الفعالية وتحقق أهداف كمية محددة تتصل بسلامة المركز الخارجي والاستقرار المالي والنقدي والنمو القابل للاستمرار، تتخذ صيغة خطاب نوايا يعرض فيه البلد العضو الراغب في الحصول على تسهيلات الصندوق التمويلية أهداف حكومته الخاصة بالسياسات الاقتصادية خلال مدة تنفيذ البرنامج والتغيرات الواجب إجراؤها ومعايير الأداء التي تمثل مؤشرات موضوعية لسياسات معينة.

إن برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي المتضمنة من حيث طبيعة التدابير المتخذة إلى مالية منها ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتصحيح الاختلالات الحاصلة في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المتمثلة بالعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ويراعى تنفيذها عادة صندوق النقد الدولي، وأخرى تنوحي إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها وإزالة التشوهات سعيا لإطلاق النمو الاقتصادي على أساس اقتصاد مبنى على قواعد السوق يختص البنك الدولي بالإشراف على تنفيذها (الشرابي، 1999: 78)، تستند أساسا على منهج في جوهره تُلْفِيقِي يركز نظريا في معظمه على الأفكار الكلاسيكية الجديدة (النمو كلاسيكية) مع غلبة الاعتماد على السياسة النقدية بوصفها عنصرا متغيرا أفرغت كل مقوماته النظرية في إطار اليد الخفية الكلاسيكية وآليات السوق (هاري وآخرون، 1989: 89)، معطية الأولوية لمكونات التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث واستحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي (على وفق مبادئ الكلاسيكيين القدامى) والطلب الكلي الفعلي (على وفق ما طالب به الكينزيون) متخذا ثوبا قشيبا نسج بخيوط تقليدية تمثلت بالآلية السعرية الحرة المقدسة كلاسيكيا والمحركة للنظام الاقتصادي ونظرية كمية النقود التي أعطت للتحكم في كمية النقود المتداولة وامتصاص فائض السيولة (أي امتصاص فائض الطلب على الصرف) الأولوية في تحقيق التوازن وتقييد التضخم.

من هذا وذاك أخذ المركب الكلاسيكي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين صورته الجديدة وبهينة مزيج من اقتصادات العرض وأفكار النقوديين حرك وبدرجات متفاوتة سياسات المحافظين الجدد الذين مثلوا الأدوار الرئيسية في المسرحية السياسية الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا كما حفز فكر هيئة العاملين في صندوق النقد الدولي بصرفه خاص (عيسى، 1999: 276).

ففي هذا الإطار صممت الأفكار الاقتصادية المحافظة لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي انطلاقاً من ارتباط جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان المعنية والناجمة عن محصلة تراكمات سياسات داخلية خاطئة أصلاً، بوجود فائض في الطلب المحلي يتجاوز إمكانيات البلد وما يمكنه أن يحصل عليه من تدفقات تلقائية لرؤوس الأموال الأجنبية المسببة وفقاً لتفسير النظرية الشائعة في هذا السياق لانعدام التوازن الخارجي الذي ما هو إلا تعبير عن فقدان التوازن الداخلي. فالاختلال السلبي في ميزان المدفوعات ما هو إلا نتاج تجاوز الإنفاق القومي في سنة ما الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه الموارد التي يمكن الحصول عليها بالانسياب العادي لرأس المال الأجنبي في السنة نفسها، وهو ما يتطلب انتقال رؤوس الأموال إلى الداخل (عن طريق الاقتراض أو الاستثمار الأجنبي) أو بتسرب الذهب إلى الخارج. وبهذا فإنه وفي ضوء التشخيص السابق يمكن القول إن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الذي يجد تجسيده في فجوة التجارة الخارجية ما هو إلا انعكاس في الطلب الكلي معبر عنه في تفوق الاستيعاب المحلي حجم الإنتاج.

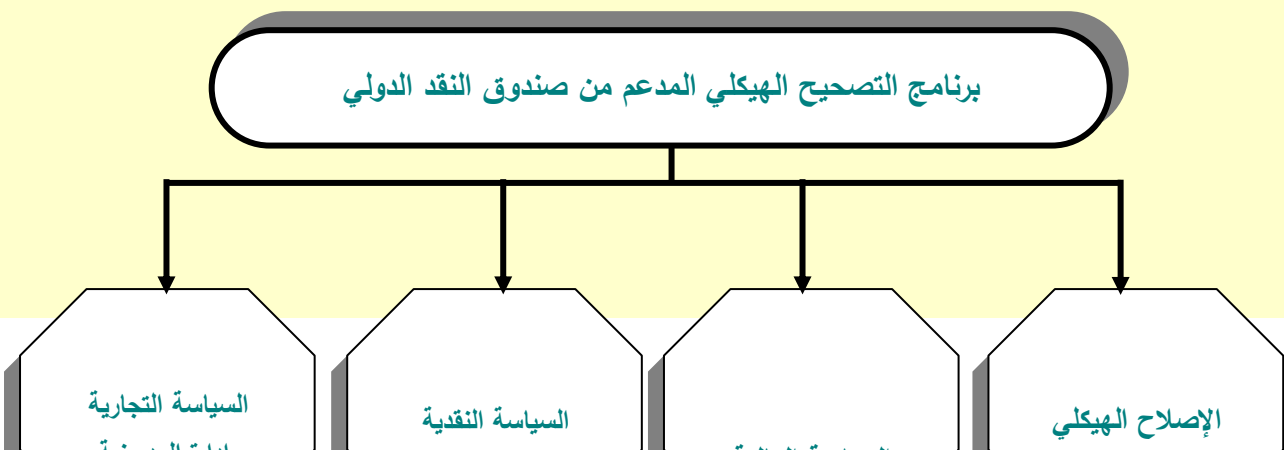
ويعني إعطاء الأولوية لخفض الاستيعاب المحلي التركيز بالدرجة الأولى على أدوات سياسة إدارة الطلب السلعي (الإفراط في الطلب الكلي) أي إعطاء الأولوية للسياسات النقدية والمالية التقيدية (أنظر الشكل 1). وبما أن القطاع الحكومي هو مصدر الإفراط في الطلب المحلي في كثير من الحالات لذا تتضمن برامج الإصلاح مزيجاً يشتمل على خفض إنفاق القطاع العام وزيادة إيراداته بوصفه الأسلوب المباشر لتخفيض الطلب السلعي. فضلاً عن زيادة الضرائب على الاستهلاك الخاص والاستثمار بغية خفضها وصولاً إلى (عثمان، 2000: 100-102)

- تحقيق التوازن بين الإنفاق الكلي والطاقة الإنتاجية المتاحة بوصفه الضمانة لعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار (التوازن الداخلي).

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي تحقيق الشروط التي تضمن ألا يتعدى عجز ميزان الحساب الجاري المستوى القابل للتمويل في الأمد الطويل من خلال المصادر المتاحة (التوازن الخارجي) (علي، 2002: 442-740).

بعبارة أخرى فإن صندوق النقد الدولي ينطلق في صياغته لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (الذي يعد البنك الدولي شريكاً له فيها) من نظرية ميزان المدفوعات (الشكل 2) التي استخدمت في تحليل سياسات التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية الصناعية ثم في تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومي لتصحيح عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات (زكي، 1989: 234-240).

الشكل (2) هيكل برنامج التصحيح الهيكلي المدعم من صندوق النقد الدولي



شرابي، عبد العزيز (1999)، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، شباط/فبراير، بيروت، ص76.

ملحق (1)

Box A.1. Existing Quota Formulas

Quota formulas have evolved over time. A formula that was used in 1944 as a basis for determining the broad configuration of the initial quota distribution became known as the Bretton Woods formula. This formula contained five variables: national income, official reserves, imports, export variability, and the ratio of exports to national income. A multi-formula approach was introduced in the early 1960s, when the Bretton Woods formula was supplemented with four other formulas containing the same basic variables but with larger weights for external trade and external variability. The quota formulas were last modified in the context of the Eighth General Review (1982/1983) but their basic structure was retained (for a more comprehensive overview of quota formulas, see *Alternative Quota Formulas—Considerations*, Annex II).

The current five formulas, used from the Eighth to the Eleventh Reviews, are:

Bretton Woods: $Q_1 = (0.01Y + 0.025R + 0.05P + 0.2276VC) (1 + C/Y)$;

Scheme III: $Q_2 = (0.0065Y + 0.0205125R + 0.078P + 0.4052VC) (1 + C/Y)$;

Scheme IV: $Q_3 = (0.0045Y + 0.03896768R + 0.07P + 0.76976VC) (1 + C/Y)$;

Scheme M4: $Q_4 = 0.005Y + 0.042280464R + 0.044 (P + C) + 0.8352VC$;

Scheme M7: $Q_5 = 0.0045Y + 0.05281008R + 0.039 (P + C) + 1.0432VC$;

where:

Q_1, Q_2, Q_3, Q_4 and Q_5 = Calculated quotas for each formula;

Y = GDP at current market prices for a recent year;

R = twelve-month average of gold, foreign exchange reserves, SDR holdings and reserve positions in the IMF, for a recent year;

P = annual average of current payments (goods, services, income, and private transfers) for a recent five-year period;

C = annual average of current receipts (goods, services, income, and private transfers) for a recent five-year period; and

VC = variability of current receipts, defined as one standard deviation from the centered five-year moving average, for a recent 13-year period.

For each of the four non-Bretton Woods formulas, quota calculations are multiplied by an adjustment factor so that the sum of the calculations across members equals that derived from the Bretton Woods formula. **The calculated quota of a member is the higher of the Bretton Woods calculation and the average of the lowest two of the remaining four calculations** (after adjustment). 54. The shifts in actual quotas shares during General Reviews have broadly reflected the differences in economic developments among members between Reviews for the membership as a whole. However, large discrepancies between actual and calculated quota shares remain for certain members. The extent to which distributions of calculated and actual quotas have converged over time for the membership as a whole can be approximated by the “convergence index,” defined as 100 percent minus the aggregate of positive (or aggregate of negative) deviations of actual from calculated quota shares. According to this measure, until

ملحق (2) قائمة بأسماء المديرين التنفيذيين، والمديرين المناوبين وعدد الأصوات المخصصة لبلدانهم ونسبتها إلى إجمالي الأصوات في الصندوق اعتباراً من 1998/6/1

كارين ليسانز	خوان خوزيه تورينو (اسبانيا)	<u>المقالة</u> .VI <u>ديتا زظر غوتي (زيمبابوي)</u>	زماني عبد القني (ماليزيا)	م. ر. سيفارامان (الهند)
باري س. نيومان - الولايات المتحدة الأمريكية	خافيير جازمان - كاليفك (المكسيك)	خوزيه بيدرو ديموريه (أنغولا)	سيريلوس هارينو (اندونيسيا)	أ. ج. كارونا سينا (سريلانكا)
(17.78-265518) بالمئة	كوستاريكا	أنجولا موزمبيق	برونسي (دار السلام) مينمار	بنغلادش الهند
<u>المقالة</u> I <u>اسدار</u>	السلفادور نيكارجوا	بوتسوانا ناميبيا	كمبوديا	نيبال
<u>برند</u>	جواتيمالا	بوروندي نيجيريا	فيجي سنغافورة	بوتان سريلانكا
وولف - ديتير دونيكر - ألمانيا	هنداروس فنزويلا	ايريتريا سيراليون	إندونيسيا	تايلاند
(5.53-82665) بالمئة	(4.30-64295) بالمئة	أثيوبيا جنوب أفريقيا	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية تونجا	زاتج فينمينغ
<u>المقالة</u> II <u>يوشيمورا</u>	انزو ر. جريللي (إيطاليا)	جامبيا سوازيلاند	ماليزيا	الصين
<u>يوكيو</u>	جون برادوس (اليونان)	كينيا تنزانيا	فيتنام	(2.28-34102) بالمئة
هيداكي أونو - اليابان	ألبانيا ملطة	ليسوتو أوغندا	روبرتوف سيبا (سويسرا)	أ. جبرمو زوكالي (الأرجنتين)
(5.53-82665) بالمئة	اليونان البرتغال	ليبيريا زامبيا	اندريه لوشين (روسيا)	نيكولاس ايزاغير (شيلي)
<u>المقالة</u> III <u>كلود ميليرون</u>	إيطاليا سان مارينو	ملوي زيمبابوي	أرجنتين بارغواي	الأرجنتين
<u>جون</u>	(4.02-59987) بالمئة	جريجوري ف. تابلور (أستراليا)	بوليفيا بيرو	بوليفيا بيرو
رامون فيرنانديز - فرنسا	توماس أ. بريزر (كندا)	اوكي كون (كوريا)	شيلي أورجواي	شيلي أورجواي
(4.98-74396) بالمئة	تشارلز اكس اولوغن (أيرلندا)	استراليا بابو غينيا الجديدة	فيسلو زوكا (بولندا)	(2.14-31985) بالمئة
<u>المقالة</u> IV <u>ستيفن بيكفورد</u>	أنثيغوا وبرمودا غرينادا	كيرياتي الفلبين	أنريجان طاجيكستان	كوفي يان (كوت ديفوار)
جون شيلنز - المملكة المتحدة	اليهاما أيرلندا	كوريا ساموا	جمهورية قيرغيزستان تركمانستان	الكسندر بارو شامبريه (الجابون)
(4.98-74396) بالمئة	بربادوس جامايكا	جزر مارشال سيشيل	بولندا	بنين
<u>ويلي كيكنز (بلجيكا)</u>	بليز سانت كيتس ونيفيس	ميكرونيزيا جزر سليمان	سويسرا	بوركينافاسو غينيا - بيساو
جوهان براند (النمسا)	كندا سانت لوسيا	منغوليا فانواتا	(2.76-41229) بالمئة	مدغشقر
النمسا	دومينيكا سانت فنسنت وجرينادين	نيوزلندا	عباس ميراخور (جمهورية إيران الإسلامية)	الكاميرون
كازاخستان	(3.72-55500) بالمئة	دولة أفغانستان الإسلامية جمهورية إيران الإسلامية	محمد ديري (المغرب)	الرأس الأخضر مالي
بيلاروس لكسمبورغ	<u>كاي اين هاتسن (الدانمرك)</u>	الجزائر	جمهورية أفريقيا الوسطى موريتانيا	موريشيوس
بلجيكا السلوفاكية	اولي بيكا ليموساري (فلندا)	غانا	تشاد	موريتانيا
الجمهورية التشيكية	الدانمرك لاتفيا	البحرين جزر ملديف	عبد الشكور شعلان (مصر)	جزر القمر
هنغاريا	أستونيا لتوانيا	مصر عمان	محمد حسن الحاج (لبنان)	جمهورية الكونغو
(5.09-75983) بالمئة	فلندا النرويج	قطر	البحرين	سان تومي
ج. دي بوفورت فيجنهولمز (هولندا)	أيسلندا السويد	الأردن الجمهورية العربية السورية	عبد الشكور شعلان (مصر)	كوت ديفوار
بوري ج. ياكوشا (أوكرانيا)	(3.47-51771) بالمئة	الكويت الإمارات العربية المتحدة	عبد الشكور شعلان (مصر)	جيبوتي
أرمينيا	إسرائيل	لبنان الجمهورية اليمنية	محمد ديري (المغرب)	ويرينسيس
البوسنة والهرسك مقدونيا	<u>المقالة</u> .V <u>الرحمن التويرجي</u>	ليبيا (3.19-47646) بالمئة	هاميد أوبريان (ترينداد وتوباغو)	السنغال الاستوائية
بلغاريا	مولدوفا	إكادور	البرازيل	غيانا
كرواتيا	هولندا	توريندا وتوباغو	كولومبيا	توجو
فيرص	رومانيا	(2.63-39270) بالمئة	الجمهورية الدومينيكية سورينام	الجابون
جورجيا	أوكرانيا	(3.45-51556) بالمئة	إكادور	(1.33-19936) بالمئة
(4.97-74276) بالمئة	أوكرانيا	(3.45-51556) بالمئة	إكادور	

صندوق النقد الدولي (1998)، نشرة صندوق النقد الدولي، عدد خاص، ص5.

المصادر العربية والإنكليزية

أولا : المصادر العربية

1. الإدارة العامة للموارد المالية والنقدية (1977)، تطور نشاط صندوق النقد الدولي وعلاقته بالمنطقة العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة 3، العدد 7، تموز/يوليو. الجمل، جمال جويدان (2002)، الأسواق المالية والنقدية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. البنك المركزي الأهلي (1987)، دور صندوق النقد الدولي في عملية التصحيح المقترنة بالنمو، المجلة الاقتصادية، المجلد 27، العدد 2، القاهرة.
3. حنا، هاني (1999)، مازق الأزمة الآسيوية وقمة الدول الصناعية، السياسية الدولية، السنة 35، العدد 135، كانون الثاني/يناير.
4. رونسيغاليس، أولارندو (1989)، حصص صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 26، العدد 4، ديسمبر.
5. زكي، درمزي (1989)، الاقتصاد الغربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الداننية والمديونية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
6. زكي، درمزي، (1978)، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
7. صندوق النقد الدولي (1993)، نشرة صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص.
8. صندوق النقد الدولي (1998)، نشرة صندوق النقد الدولي، عدد سنوي خاص.
9. صندوق النقد الدولي (2003)، ما هو صندوق النقد الدولي، منشورات صندوق النقد الدولي.
www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#preface
10. صندوق النقد الدولي، (1988)، إقامة تسهيل جديد لصندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، آذار/مارس.
11. علي، عدنان عباس (2002)، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد 4.
12. عيسى، محمد عبد الشفيق (1999)، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصوصية في مصر، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، شباط/فبراير، بيروت، لبنان.
13. كنونة، د. أمين رشيد (1981)، دراسة في موضوع السيولة الدولية، الاقتصادي، السنة 22، حزيران.
14. هاري، أكوي وآخرون (1989)، الأسس النظرية لبرامج الإصلاحات البنوية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 120، مايو.

ثانيا : المصادر الانكليزية

1. Allen, Mark (2003), Completion of the Review of the Contingent Credit lines and Consideration of Some Possible Alternatives.

www.imf.org/external/np/pdr/fac/2003/1120.htm

www.house.gov/jec/imf/meltzer.pdf

2. Brau, Eduand (2003), Quota Distribution selected Issues.

www.imf.org/external/np/fin/2003/quota/eng/071703.pdf

3. Fischer, Stanley (1998), The Asian Crisis and The Changing role the IMF, **Finance and Development**, Vol.35, No.2, June.

www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1998/06/fischer.htm

4. IMF (2003), Quota Distribution-Selected Issue.

www.imf.org/external/np/fin/2003/quotaleng/071703.pdf#search=Quota%20Distribution=selected%20Issues.

5. IMF (2005), The Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF), March.

www.imf.org/external/np/pdr/prsb/poventy.htm

6. IMF (2005A), IMF Emergency Assistance: Supporting Recovery From Natural Disasters and Armed Conflicts.

www.imf.org/external/np/exr/facts/Conflicts.htm

www.imf.org/external/np/exr/facts/quotas.htm

[1] للمزيد حول كيفية حساب الحصص أنظر الملحق (3).

[2] فالدولة التي تقوم بتخفيض قيمة عملتها يتوجب عليها أن تسدد للصندوق مبلغا متما بالعملة الوطنية بهدف إعادة حصة الدولة (معبرا عنها بالذهب والدولار) إلى مستواها السابق قبل التخفيض وبالمقابل فإن

الدول التي أعادت تقييم عملتها (رفع قيمة عملتها) تحصل من الصندوق على فائض عملتها الوطنية للسبب السابق نفسه.

[3] تخضع الدول غير المشاركة في الاتفاقيات إلى معايير أكثر تشدداً. فيشترط أن تكون عمليات السحب متصلة بأحد برامج التصحيح التي تدعمها موارد الصندوق بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد أو عملية سحب في إطار الشرائح الائتمانية العليا. وتعد روسيا أول بلد غير مشارك يستخدم هذه الاتفاقية لصالحه في تموز/يوليو عام 1998 من خلال موافقة المشاركين على إقراض الصندوق 6.3 بليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الدعم المقدم لبرنامج التصحيح فيها.

[4] يعد المجلس التنفيذي الهيئة الدائمة المنوط بها اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي ويقوم بإدارة مهام الصندوق اليومية بمقر الصندوق في واشنطن. ويتألف المجلس من 24 مديراً تنفيذياً تعينهم أو تنتخبهم البلدان الأعضاء (أنظر الملحق رقم 2) ومن بين هؤلاء جرى تخصيص مقاعد مستقلة للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة) إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المدراء الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (Constituencies) لفترة أقصاها عامين.

[5] أنظر في ذلك: (www.imf.org/external/np/exr/facts/quotas.htm)

[6] إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية من الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصة العضو.

[7] وهي عملات البلدان الأعضاء التي تعد أوضاع موازين مدفوعاتها واحتياطياتها من القوة بما يكفي تبرير استخدام هذه العملات في تمويل العمليات والمعاملات الدولية.

[8] متى ما أعادت الدولة شراء عملتها الوطنية استردت حقها في استخدام موارد الصندوق وذلك في حال إذا كانت قد فقدت هذا الحق نتيجة لما أحدثه استخدامها لحق السحب في الفترات الماضية من زيادة ما لدى الصندوق من عملتها إلى 200% من حصتها.

[9] وهي الموارد المتاحة أصلاً بوصفها حصيداً بيع جزء من حيازات الصندوق من الذهب خلال الفترة (1976-1980). وقد أنشأ صندوق النقد الدولي ما أطلق عليه بصندوق الائتمان الخاص (Special Trust fund) ليتولى مهام تنظيم وإدارة عمليات تقديم هذه المساعدات

[10] تستمر الاتفاقات الممدة في العادة ثلاثة أعوام يمكن تمديدتها لعام رابع عند اللزوم بناء على طلب البلد العضو.

[11] يبلغ سعر الفائدة على التسهيلات التمويلية للتصحيح الهيكلي (SAF) 0.5% سنوياً وتسدد المبالغ المسحوبة في فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات وعلى أساس نصف سنوي.

[12] أنظر في ذلك (صندوق النقد الدولي، 1988: 27).

مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة الرابعة: العدد 32:ك2 (يناير) 2007 - Issue 34 - 2th Year: Jan:

